

المجلس القومي لحقوق الإنسان يطالب بتحقيق قضائى فى

أحداث الإعتداء على المحتجين فى حى العباسية

تابع المجلس القومي لحقوق الإنسان ببالح قلق الإعتداءات التى تعرضت لها المسيرة السلمية لشباب ٦ إبريل فى حى العباسية خلال توجهها إلى مقر وزارة الدفاع لإبلاغ مطالبها إلى المسؤولين .

شكل المجلس لجنة برئاسة السيد الاستاذ محسن عوض عضو المجلس ورئيس مكتب الشكاوى وعدد من الباحثين القانونيين لمعاينة موقع الأحداث فى ميدانى العباسية والتحرير ، والإستماع إلى شهود العيان ، كما تابع البيانات الرسمية الصادرة عن المجلس العسكرى وجماعة ٦ أبريل ، وتصريحات المسؤولين ، والتحليلات الإعلامية وخلص إلى النتائج الآتية :

- ١- إنطلقت مسيرة من شباب ٦ إبريل وبعض مؤازريهم من ميدان التحرير بإتجاه مقر وزارة الدفاع عصر يوم ٢٢ يوليو ٢٠١١ بهدف إبلاغ مطالبها للمجلس العسكرى ، وقد اتسمت المسيرة بالطابع السلمى ولم تشهد أى إختلالات أمنية .
- ٢- توجهت المسيرة إلى ميدان العباسية حيث أغلقت قوات الجيش والأمن المركزى منافذ المرور إلى مقر وزارة الدفاع .
- ٣- وتلقت البعثة شهادات مؤيدة بالصور ومقاطع الفيديو على وجود حالة تربص للمتظاهرين من جانب تجمعات مدنية تجمعت فى ميدان العباسية من قبل وصول المتظاهرين .
- ٤- ذكر شهود العيان أن بداية الإعتداء صدرت عن عناصر إعتلت أسطح عمارتين سكنيتين تطلان على ميدان العباسية ، واستخدمت الحجارة وقطع خشبية ، ومخلفات مبان ، وواكبها اندفاع عناصر مدنية لمهاجمة المحتجين .
- ٥- فوجئ المشاركون فى المسيرة بهجمات منسقة من جانب عناصر وصفت تاره بأنها " لجان شعبية " وأخرى " بأهالى حى العباسية "، شملت إلقاء الحجارة ، وإستخدام السيوف وغيرها من الأسلحة البيضاء ، وزجاجات المولوتوف ، وسلاح نارى يستخدم فى طلقات الإشارة مما أسفر عن إصابة مئات من المتظاهرين وأهالى الحى وأفراد من الشرطة ، وتم اسعاف معظمهم فى سيارات الإسعاف التى دفعت بها وزارة الصحة لموقع الأحداث ومستشفيات الدمرداش وعين شمس التخصصى القريبة ، وانصرفوا عدا ١٨ حالة حرجه إحتجزت فى المستشفيات .
- ٦- رد المتظاهرون القادمون من ميدان التحرير بإستخدام الحجارة التى ألقيت عليهم ، وقد طال بعض منها رجال الأمن المركزى ، وسيارات الجيش فإستخدمت القوات المرابطة طلقات تحذيرية وعدد من القنابل المسيلة للدموع .
- ٧- كما ذكر الشهود أن المعتدين إستخدموا الألفاظ النابية والتهديدات الصريحة للمتظاهرين لإثنائهم عن التفكير فى أى عودة إلى ميدان العباسية ، وإندس بعضهم وسط المتظاهرين ، وهاجمهم بالصاعقات الكهربائية لتفريقهم
- ٨- حوصر المتظاهرون بين قوات الجيش والأمن من ناحية والمعتدون من ناحية أخرى ، ووجه إمام مسجد النور نداءات إلى القوات الأمنية بفتح ممر آمن لإنسحاب المتظاهرين ، وقد أمنت القوات هذا الممر وإنسحب المتظاهرون عاندين إلى ميدان التحرير وحملوا كثيراً من جرحاهم حتى لايتعرضون للإعتقال .



المجلس القومي لحقوق الإنسان
٩- وقعت الاعتداءات على المتظاهرين سلمياً على مرأى ومسمع من قوات الجيش والشرطة ، ولم يتحرك أى منهم للتدخل لمنع تلك الاعتداءات بدعوى " الحياد " .

وقد لاحظ المجلس القومي لحقوق الإنسان بقلق شديد ما وجهه المجلس العسكرى فى بيانه رقم (٦٩) من إتهامات مرسله لبعض الحركات السياسية "ذات الأجندات الخاصة" وإتهامه الصريح لحركة شباب ٦ إبريل بالتحريض على زرع الوقيعة بين الشعب والجيش ، والسعى لتقويض إستقرار البلاد ، وهذا ما يوضع المجلس لأول مرة منذ توليه المسئولية فى مواجهة فصائل الثورة .

وقد ضاعف من قلق المجلس تصريحات بعض أعضاء المجلس العسكرى ، ومحللين عسكريين قدموا على شاشات التلفزة الرسمية اتهامات مفصلة لشباب ٦ ابريل تنطوى على خدمة مخططات خارجية ، ونزوع بعض التيارات الاسلامية لوضع هذه التطورات فى سياق مؤامرة مدبرة لضرب الاستقرار فى مصر من " قلة مأجورة ومدربة على إحداث التوتر واسقاط الأنظمة " على غرار ما عبرت عنه الهيئة الشرعية للحقوق والاصلاح .

والمجلس القومي لحقوق الإنسان إذ يحذر من تنامى بذور الانقسام فى المجتمع ونفاد الصبر لدى كل الاطراف ، فانه يناشد كافة الاطراف بضبط النفس وافساح المجال لمد جسور التواصل والثقة للذين ميزا العلاقات بين كافة الأطراف معظم الفترة السابقة وساعد على تخطى مأزق سابقة ، وخاصة أن المطالب المطروحة مشروعها ومعظمها موضع توافق مثل المحاكمات العاجلة والعادلة للمتورطين فى جرائم قتل شهداء الثورة .

التوصيات

- ١- يدعو المجلس السلطات المختصة لفتح تحقيق قضائى فوري وعلنى لمعرفة المسئول عن أحداث العنف بالعباسية وما سبقها من أحداث مشابهة فى القاهرة والأسكندرية و السويس وتحديد هوية المتورطين بهأ ومساءلتهم قانونياً .
- ٢- إن أحداث العباسية وما أحاط بها من اعتداءات منظمة علي أمن وسلامه متظاهرين مسالمين وما تلاها من اعتقال لبعض المتظاهرين من قبل الأجهزة العسكرية والأمنية ، وبغض النظر عن التقييم السياسي لمسيرة السبب وأهدافها ، إنما يؤكد علي ضرورة التزام السلطات المصرية بضمان حق المواطنين في التظاهر والاحتجاج والاعتصام والتعبير الجماعى عن الرأى طالما أتصف كل هذا بالطابع السلمى .
- ٣- كما يشدد المجلس القومي لحقوق الإنسان علي رفضه الكامل لخطاب التحريض والتخوين بحق فصائل وحركات وطنية مصرية دون أدلة واضحة تعلن علي الرأى العام المصري بشفافية كاملة .
- ٤- ويهيب المجلس القومي لحقوق الإنسان بالجهات الرسمية وغير الرسمية الامتناع عن العودة إلي قاموس التخوين المقيت والالتزام بإدارة الاختلاف السياسي والخلاف في الرأى دون انتقاص من وطنية أحد .